عدد **14** ديسمبر (2000)، 209-218

الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

ملخص

بـالرجوع إلـى البعـد التـاريخي، فـإن تجربـة تصـدير منتجـات خـارج المحروقات قد أكد عليها كل من الميثاق الوطني لسنة 1976، و كذلك ميثاق سنة 1986، و برنامج الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988.

غير أن النتائج التي سجلت دون الآهداف و السبب في ذلك يعود إلى المشاكل المفقودة التى تواجهها هذه الصادرات.

أ. ابن حمود سكينة
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة عنابة (الجزائر)

شرعت الجزائـر منذ 1986 في التوجه نحو اقتحـام الأسـواق الخارجيـة و كانـت العمليـة منصـبة حـول تصـدير منتجـات خـارج المحروقـات، و بـدأ الاهتمـام آنـذاك متعـدد الأوجـه، حيث دب نشاط قوي سواء من قبل المهتمين بتنفيذ السياسـة العامـة للدولـة متمـثلا فـي الإجـراءات و التشـجيعات الممنوحـة لقطـاع التصـدير، أو الـراغبين فـي التصـدير خاصـة مـن القطـاع الخـاص، و كـذلك المهتمين بالبحوث الجامعية إذ شكل موضـوع ترقيـة الصـادرات خارج المحروقات مجالا خصبا للدراسة بما يحمله من مغارة و تحدي .. و من خلال دراسة هـذا الموضـوع خـلال عشـرية مـن الـزمن (86 – 1995)، و تتبـع النتـائج التـي أسـفرت عنهـا هـذه الدراسـة سـواء مـن ناحيـة الكـم أو الكيـف، و علـى الـرغم مـن التشـجيعات التـي منحـت لهـا مـن خـلال الإطـار التحفيـزي المتمثـل فـي الإطـار التشـريعي و التنظيمي لهذه الصادرات، فإنها تبقى دون الرغبات، و يبقـى الانحـراف مـا بـين الأهـداف المخططـة أو المسطـرة و الأرقـام المنفـذة أو المنجـزة كبيـرا .. و علينـا أن نتساءل عن سبب ذلك؟

Résumé

Selon l'aspect historique, l'essai de l'exportation hors hydrocarbure a été confirmé par la charte nationale pour l'année 1976 ainsi que celle de l'année 1986, et le programme économique de l'année 1988.

Mais les résultats enregistrés n'ont pas atteint les objectifs prévus et cela en raison de difficultés diverses.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2000

و للإجابـة عن هذا السؤال بعض الضوء على المسألتين التاليتين و هما:
1 - نبذة تاريخية حول تصدير منتجات خارج المحروقات.
2 - النتائج المسجلة للصادرات خارج المحروقات.
3 - المشاكل التي تعترض ترقية الصادرات خارج المحروقات.

1 -نبذة تاريخية حول تصدير منتجات خارج المحروقات:

تكتسي تجربـة - تصدير مواد خـارج المحروقات - أهميـة خاصـة في الجزائـر، و بالرجوع إلى البعد التاريخي لها نجد أن الميثـاق الـوطني لسنة 1976، قد أكد و بشكل ملح على التركيز على وسائل التنمية المستقلة و التي تتضمن البنود التالية (1):

أولا - العمل على إيجاد و تطوير الموارد التي توفر التراكم.
ثانيا - ضمان توازن المبدلات مع الخارج.
ثالثا - ضمان الاستقلال المـالي للدولـة، من أجل دعم التحرير الاقتصـادي للجزائر بصفة نهائية.
رابعا - جعل السوق الوطنية أضمن قاعدة للتنمية الاقتصادي.

كان لإرساء قواعد الصناعات الأساسية في الجزائر عاملا مساعدا في التأكيد على تصدير منتوجات مصنعة، و بهذا الصدد يمكن قراءة فقرة من الميثـاق الـوطني لسنة 1976 ((... و بهذا تجد الصناعة لدى السوق الوطنية الدعم الضروري للتغلب على المشكلات المرافقة لانطلاقها و استكمال نضجها، و عليها أن تستفيد من هذا الدعم لتجويد منتوجاتها و خلق الظروف التي تمكنها من دخول المنافسة لتحتل موقعها من السوق الدولية، و ذلك في نطاق ما يبذل من الجهود لتنويع صادرات البلاد، و الانتقال بالجزائر من مرحلة تصدير المواد الأولية إلى مرحلة تصدير المنتجات المصنعة)).

إن التصدير في الجزائر لم يعد اختيارا و إنما بات حتمية و هذا ما أكدتـه اللائحـة الخاصـة بتنظـيم و تسـيير الاقتصـاد الـوطني، المقدمـة للمؤتمر الخـامس للحـزب سـنة 1983:((أن نشاط التصدير نظرا لدوره الحاسم في تنمية الاقتصـاد (2) الـوطني المقبلـة ينبغـي أن يكـون موضـوع سياسـة تطـور وطنيـة حقيقيـة بفضـل الإجـراءات المتخـذة فـي مجـال دعم الأسعار و تكيف النظـام الجبـائي و تحديد كيفيـات تمويـل ملائم و تخفيـف الإجراءات الإدراية و تشجيع الوحدات المصدرة)).

و مع بداية ظهور مشاكل في السوق النفطية العالمية، بدأت الدولة تتوجه نحو تنويع الصادرات بغية تسوية الانخفاض المحسوس في الإيرادات من العملة الصعبة.

و بهـذا الخصـوص عملـت الدولـة علـى اتخـاذ إجـراءات إسـتعجالية تخـص تنميـة الصادرات خارج المحروقات في يوم 14 أفريل من سنة 1984 نذكرها بإيجاز فيما يلي (3):

أولا - إرتفاع مدة إعادة الأموال إلى الوطن من 60 إلى 120 يوم عمل على الأكثر.
ثانيا - تفريز و إنشاء هيئات تتدخل في التصدير (العبور، النقل، الضمانات، البنوك، الجمركة).

ثالثا - إلغاء الضغوط المعرقلة لحركة المصدرين.

رابعا - مراجعة النصوص الموجودة لتجشيع القطاع العام على التصدير و العمل على إنشاء حوافز لهذه المؤسسات المصدرة و كذا تشجيع القطاع الخاص على التصدير في إطار القانون.

خامسا - عدم تحديد قائمة المواد القابلة للتصدير و عدم رفع مبالغ الإسناد إلى حد عالي.

سادسا - تخصيص مقادير من الإنتاج الوطني الموجه للتصدير.

كما أن ميثاق 1986، قد أكد هو الآخر على أهمية التصدير خاصة مع بروز المعطيات (4) الدولية الجديدة و التي كانت لها إقرارات و انعكاسات على اقتصاديات الدول النامية و من بينها الجزائر. حيث تقول الفقرة التالية من الباب الثالث تقول ((أن توفير الشروط الضرورية لجعل الصناعة عدا قطاع المحروقات مصدرا دائما و صالحا للتراكم)) .. إذا تتجلى معاني هذه الفترة في البنود التالية و هي:

أولا - في الجزائر يرتكز تراكم وسائل الدفع الخارجي على منتوج المحروقات و حده، و بالإضافة إلى ذلك فإن إمكانياتها التصديرية لهذا المنتوج تنخفض تدريجيا بسبب نفاذ الحقول الموجودة و ارتفاع الاستهلاك الوطني ثم أن التقسيم الدولي للعمل أدى إلى تدهور متزايد لعلاقات التبادل و إلى انخفاض في إيرادات العملة الصعبة.

ثانيا - و هكذا يصبح إحداث الوسائل، و توفير الشروط الكفيلة بخلق المداخيل و تراكم موارد مالية مرتفعة من العملة الصعبة، هدفا رئيسيا ذا أولوية مطلقة باعتبار أنه يتعين على الجزائر أن تعتمد قبل كل شيء على نفسها لضمان ديمومة تنميتها.

ثالثا - إن اكتساب الفعالية في أية صناعة يشكل مصدرا واسعا للتراكم و لذلك ينبغي توفير كل الشروط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف وعليه فإن الأمر يتعلق، قبل كل شيء، بتوفير الشروط التي تسمح بتحقيق فائض يخصص للتصدير، علاوة على الحاجات الأساسية للسوق الداخلية، و نظرا لهيمنة علاقات القوى على السوق الدولية، فإنه يتعين على الصناعة الوطنية أن ترفع من مستوى منافستها و لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاستعمال الأمثل لأداة الإنتاج و التحكم في تكاليفه و صناعة منتجات تكون جودتها مطابقة للمقاييس الدولية.

و مع اشتداد أزمة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية في أفريل من عام 1986 - إذ وصلت الأسعار إلى ما دون عشرة دولارات للبرميل الواحد بينما في وقت سابق كانت تفوق 35 دولارا للبرميل الواحد - بات واضحا التوجه الحتمي نحو إيجاد بديل للمحروقات و هو ما اصطلح عليه باسم الصادرات خارج المحروقات متمثلة في تصدير منتوجات صناعية و فلاحية و خدمات.

و مع حلول سنة 1988 و الذي يشكل بداية ظهور الإصلاحات الإقتصادية و التي تركز على التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني و التوجه نحو اقتصاد السوق .. كل ذلك أكد صراحة التوجه نحو اقتحام الأسواق الخارجية، و من أجل هذا الهدف فإن الدولة

قد سنت قوانين و تشريعات عديدة تمثلت في الإطار التحفيزي للصادرات خارج المحروقات، و الذي يركز أساس على مسائل عديدة نذكر منها:

اولا - مسألة هيمنة الدولة على التجارة الخارجية الخارجية و المرونة التي منحت لقطاع التجارة الخارجية خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 91 / 37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، و المتعلق بتحرير عمليات التجارة الخارجية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائر بين (قطاع عام و قطاع خاص).

ثانيا - مجال الضرائب و الرسوم و التسهيلات المتمثلة في الإفادات الممنوحة للقطاعين العام و الخاص سواء كان إنتاجيا أو خدميا (السياحة).

ثالثا - ما يتعلق بجانب التمويل بفضل الإجراءات العديدة و المتمثلة أساسا في جانب تدعيم القطاعات المصدرة و التسهيلات البنكية المختلفة.

رابعا - مسألة تسويق الصادرات و التي تأخذ جانبا هاما في عملية ترقية المنتوج المصدر وترويجه في الأسواق الخارجية و هذا بفضل الهيئات العديدة التي أسندت لها هذه المهام مثل الشركة الجزائرية للمعارض و المعارض الدولية " SAFEX "،و الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، والمركز الوطني لمتابعة الأسواق الخارجية و الصفقات التجارية " OME "، و وكالة ترقية التجارة الدولية " APCI ".

2 - النتائج المسجلة للصادرات خارج المحروقات (86 - 1995):

2 - 1 : هيكل الصادرات خارج المحروقات (86 - 1995)

ترتبط التجارة الخارجية الجزائرية بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات من المواد الغذائية و المواد المصنعة و نصف المصنعة .. أو بالصادرات و المتمثلة في الصادرات من المحروقات و الصادرات خارج المحروقات و هذه الأخيرة يمكن لمس بعض جوانبها بالبيانات الآتية:

جدول رقم (01)

تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (86 - 1995)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات البيان	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
المحروقات	7653	8088	7814	8789	10934	11850	10516	9374	8144	9008
المواد خارج المحروقات	166	145	291	180	369	250	321	718	196	355
الصادرات الكلية	7819	8233	8104	8968	11304	12100	10838	10092	8340	9362

المصدر: -données statistiques du C.N.I.S. (5)

2 - 2 : البرنامج الإجمالي للصادرات خارج المحروقات لسنتي 88 / 1989 :

مواصلة للجهود التي ترمي إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات قامت الدولة بوضع برنامج خاص لكل من سنتي 89/88 ، يهدف إلى تكثيف و تنويع الصادرات و هو ما أصطلح عليه باسم " البرنامج الإجمالي للصادرات PGE ".

و طبقا للتوقعات المقررة - في تلك الفترة (6)- من قبل الإدارات الوزارية الأساسية، فقد حدد برنامج سنة 1988 مبدئيا بـ 4,5 مليار دينار جزائري، و تبعا لتقديرات اللجنة العامة للتصدير (C.G.E) بتاريخ 08 مارس 1988، فإن هذا البرنامج سيزداد بـ 1 مليار دج، ليصبح البرنامج النهائي (الأول و الإضافي) مساويا إلى 5,5 مليار دج، و يراعي هذا البرنامج عدة إعتبارات نذكر من بينها الآتي:

أولا - متابعة الجهود المبذولة نحو التنمية العادية و المستمرة للصادرات الوطنية خارج المحروقات.

ثانيا - التمسك بالأولوية المسندة للتصدير بالمقارنة مع السوق المحلية.

ثالثا - اللجوء إلى الصادرات من السلع التي تعمل على استرداد القروض الحكومية.

رابعا - اتجاه المؤسسات الاقتصادية العامة نحو تحمل أعباء عملية التصدير.

و فيما يخص توزيع البرنامج الإجمالي للصادرات لسنتي 88 / 1989 فيمكن تبيان الأهداف الأولية المتعلقة بتصدير المنتجات من قبل المؤسسات العامة المصدرة و القطاع الخاص المصدر بالاستعانة ببيانات الجدول الموالي:

جدول رقم (2)

توزيع البرنامج الإجمالي للصادرات لسنة 1989/88 حسب الفروع

الوحدة : مليون دج

الفروع	برنامج 1988	برنامج 1989	التغيرات %
الميكانيك	1.237,10	1.051,50	15-
النسيج و الجلود	577,30	840,60	45+
المواد الغذائية الفلاحية	350,48	462,59	31+
الحديد و الصلب	1.270,43	1.230,50	3-
الكهرباء - و الإلكترونيك	573,80	285,64	50-
المناجم	178,60	182,10	2+
مواد البناء	173,56	165,00	5-
الكيمياء-البترو كيمياء	664,80	847,50	27+
مواد مختلفة	36,54	12,00	67-
مجموع جزئي (E.P.E)	5.062,61	5.077,43	0,3+
مجموع جزئي (C.N.C)	218	242	11+
المجموع الكلي	5.280,61	5.319,43	0,70+

المصدر: - (P.G.E) 1989 ,op. cit, p. 19. (6)

نستنتج من قراءة الجدول رقم 2 عدة ملاحظات أهمها:

الأولى: أن البرنامج الإجمالي للصادرات خارج المحروقات لسنتي 1989/88 يتكون من تسعة مواد –09- يتبوؤها الحديد و الصلب تم الميكانيك، الكيمياء و البترو كيمياء، النسيج و الجلود والمواد الغذائية الفلاحية، الكهرباء - و الإلكترونيك، المناجم مواد البناء، و المواد المختلفة.

الثانية: أن هذا البرنامج تساهم فيه كلا من المؤسسات الوطنية العامة (E.P.E) بـ 5.062,61 مليون دج، و المؤسسات الخاصة المصدرة بواسطة (C.N.C) بـ 242 مليون دج.

الثالثة: يمكن لمس تغيرات برنامج التصدير لسنة 1989 عن سنة 1988 متمثلة في الزيادة بالنسبة إلى كل من قطاع النسيج و الجلود، المواد الغذائية الفلاحية، الكيمياء - و البتروكيمياء و المناجم مقدرة بـ (45 %) و (31 %) و (27 %) و (2 %) على التوالي.

بينما على العكس من ذلك تسجيل كل المواد المذكورة نقصا و تراجعا لبرنامج 1989 بالمقارنة مع برنامج 1988 و هي المواد المختلفة بـ(-3 %).

أما حالة تنفيذ البرنامج الإجمالي للصادرات فيمكن تبيانه بمايلي:

حالة تنفيذ البرنامج الإجمالي

جدول رقم (03)

حالة تنفيذ البرنامج الإجمالي للصادرات لسنة 1988 حسب القطاعات

الوحدة : مليون دج

القطاعات	تذكير بأهداف	النتائج المسجلة		
	التصدير لسنة 1988	القطاعات 88/12/31	البنوك 88/12/31	الجمارك 88/11/30
وزارة الصناعة الثقيلة	2.980,86	1.985	2.058,28	1.382,50
وزارة الصناعة الخفيفة	792,48	821	172,79	153,94
وزارة الكمياء-و البتروكيمياء	673,20	432	373,71	389,60
وزارة الفلاحة	188	146,34	60,65	168,26
وزارة الداخلية و البيئة	116,50	118,70	106,41	95,40
وزارة الري	10,30	11,50	8,43	5,79
وزارة التجارة	301,17	21,30	9,54	5,74
المجموع	5.062,51	3.537,84	2.789,81	2.201,23

المصدر: (6) -(P.G.E) 1989 ,op. cit, p. 14.

بعد تنفيذ البرنامج الإجمالي للصادرات لسنة 1988 فإن النتائج المحصل عليها تبتعد عن الأهداف التي رسمت في البرنامج و ذلك حسب المصادر الإعلامية الثلاثة المعتمدة .

حيث كان الهدف المرسوم للصادرات لسنة 1988 يبلغ 5.062,51 مليون دج، لم يتحقق منه إلا 3.537,84 مليون دج حسب القطاعات أي ما يعادل 69,88 %. بينما

حسب البنوك فقد تحقق ما قيمته2.789,81 مليون دج أي ما يعادل 55,11 %. و حسب الجمارك فقد تحقق ما قيمته 2.201,23 مليون دج أي ما يعادل 43,48 %. و فيما يخص مستوى النتائج المسجلة حسب بعض الفروع الاقتصادية المصدرة، و استنادا إلى معطيات القطاعات في 31 / 12 / 1988 فإننا نلاحظ مايلي:

بعض الفروع	حجم الالتزامات	معدل التنفيذ	مقارنة مع سنة 87
1- الحديد و الصلب	835 مليون دج	%65,7	+ 55,3 %
2 - النسيج	533 مليون دج	%92,3	+2,03 %
3 - المواد الغذائية الفلاحية	166,84 مليون دج	% 47,6	- 20,8 %

2 - 3 مقارنة هيكل الصادرات الجزائرية بين ثلاثة فترات:

قبل ذكر النتائج المحققة أو المسجلة للصادرات خارج المحروقات يمكن مقارنة هذه الأخيرة بفترتي الاستعمار و بداية الاستقلال كالآتي:

جدول رقم (04)

مقارنة هيكل الصادرات الجزائرية بين ثلاثة فترات متمايزة

الفترة الإستعمارية (1962 - 1980)	فترة بداية الإستقلال (1963 - 1972)	الفترة محل البحث (1986 - 1995)
1 - الصادرات الفلاحية - الخمور - الحوامض - الحبوب - البواكر - المواشي - الإنتاج الحيواني - زيت الزيتون 2 - الصادرات المعدنية	1 - الصادرات التقليدية - الصادرات الفلاحية مثل * الحوامض * التمور * الخمور - صادرات المعادن 2 - الصادرات من المحروقات 3 - الصادرات الصناعية	1 - الصادرات من المحروقات - النفط الخام - الغاز الطبيعي - المواد المكررة 2 - الصادرات خارج المحروقات - الصادرات الصناعية - الصادرات الفلاحية و المعدنية - صادرات الخدمات

المصدر: الفترة الاستعمارية (7) ، فترة بداية الاستقلال (8) ، الفترة محل البحث (9).

2 - 4 النتائج المسجلة :

كشف النتائج التي سجلتها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة محل الدراسة، بالإستعاد إلى بيانات الجداول السابقة (1، 2،4) و يمكن تلخيصها في ناحيتين هما:

الأولى: الناحية الكمية:

أ - أن نسبة الصادرات خارج المحروقات هي هامشية مقارنة بنسبة صادرات المحروقات ، و لم تتزايد هذه النسبة برغم التشجيعات الممنوحة لترقية هذه الصادرات خلال كامل الفترة محل الدراسة و لم تبلغ في المتوسط إلا 3,102 % مقابل 96,898 % من المحروقات.

ب - عندما ندرس معدل تغير الصادرات خارج المحروقات بالدولار منذ 1986 إلى 1995 نجده متذبذبا، و لم تسجل هذه الصادرات تطورا متزايدا، بل نقصانا صم زيادة و هكذا .. و هذا حسب إعتقادي يرجع إلى عدم الإستمرارية في إعطاء الأهمية القصوى لترقية هذه الصادرات في السياسة العامة للدولة إضافة إلى الظروف الأمنية الصعبة التي تمر بها البلاد ..

جـ - و الرجوع إلى بيانات البرنامج الإجمالي للصادرات خارج المحروقات لسنتي 1989/88، فإن النتائج المحصل عليها بعد تنفيذ البرنامج تبتعد عن الأهداف التي رسمت في البرنامج حسب المصادر الإعلامية الثلاثة المعتمدة ، فالهدف المرسوم لسنة 1988 هو 5.062,51 مليون دج، لم يتحقق منه إلى 3.537,84 مليون دج، أي ما يعادل 69,88 % حسب القطاعات و 55,11 % حسب البنوك و 43,48 % حسب الجمارك.

الثانية: الناحية النوعية:

أ - بلغ حجم الصادرات الكلية لسنة 1990 مثلا 11304 مليون دولار أي ما قيمته 122,279 مليون دج، و حجم الواردات الكلية لنفس السنة 78,017 مليون دج بالأسعار الجارية، و قد إمتصت الواردات من المواد الغذائية حوالي 11,911 مليون دج لنفس السنة، و تمثلت في مادة القهوة، الزبدة، الحليب و السكر و الشعير و القمح.

و كان من الممكن أن لا تستورد مثل هذه المواد بل تنتج محليا بل و يصدر الفائض منها إلى السوق الخارجية، و نذكر بالخصوص مادة القمح و الشعير و الحليب و الزبدة، و بالتالي تضاف هذه المواد إلى قائمة الصادرات الفلاحية التي تعاني من التشوه و النقص الكبير..

ب - إختفاء لبعض المواد التي كانت الجزائر تقوم بتصديرها إلى الأسواق الخارجية إبان الفترة الإستعمارية مثل الحبوب المواشي، الحمضيات، زيت الزيتون ..

جـ - عدم العناية بترقية صادرات الخدمات و خاصة السياحة، على الرغم من توفر الجزائر على تضاريس متنوعة و سياحة ثقافية هائلة..

3 - المشاكل التي تعترض ترقية الصادرات خارج المحروقات:

إن النتائج التي تحققت خلال عشرية من عمر تجربة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، تعكس وجود محيط غير سليم محفوف بالمشاكل والعراقيل وهي متشابكة ومعقدة وبغية التبسيط يمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

الأول - المشاكل الداخلية نذكر منها:

1 - المشاكل التنظيمية:

وتتمثل في صعوبة التطبيق العملي بلإجراءات التشريعية والتنظيمية المتخذة بغية تشجيع وترقية الصادرات إضافة إلى مسائل أخرى تمس بجوهر عملية التصدير.. الخ

2 - المشاكل الهيكلية:

وهي جوهر المشاكل بالنسبة للإقتصاد الجزائري عامة والتصدير خاصة والمتمثلة في الجانبيين التاليين وهما:

الجانب الأول: النوعية:

تعاني المنتجات الجزائرية من النوعية الرديئة مقارنة مع نوعية المنتجات الأجنبية وهذا سواء ما تعلق الأمر بالنسبة للقطاع العام أو الخاص. وعندما نبحث في أسباب رداءة نوعية المنتجات الجزائرية نجد أنفسنا أمام حلقات مفرغة عديدة تصب بكاملها في طبيعة سير الجهاز الإنتاجي الذي ما زال يشتغل بعقلية الإحتكار.

الجانب الثاني: الأسعار:

تشهد أسعار المنتجات الجزائرية إرتفاعا كبيرا مما يحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، وهذا بدوره يرجع إلى تضخم التكاليف والنسبة الضعيفة للتكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية، إضافة إلى عامل الإنتاجية المنخفضة..

المشاكل الخارجية:

عملت الدول المتقدمة على تدعيم تجارتها الخارجية بفضل التكتلات والمنظمات وهذه لها مزايا بالنسبة إلى تلك البلدان، بينما تشكل حاجزا أمام صادرات البلدان النامية ومن بينها الجزائر.

ويبقى الحاجز الخارجي المتمثل في الحماية ونظام التفضيلات.. يعيق ويحد من كمية الصادرات إلى البلدان المتقدمة.

الخاتمة:

إن تصدير منتجات خارج المحروقات ليس بالعملية البسيطة والتي من خلال تشريعات معينة يمكن ترقيتها و زيادتها كما و نوعا، بل أنها تتطلب التحكم التام في ميكانزمات الاقتصاد برمته، و حتى مستوى تحضر و تطور المجتمع يساهم في ذلك بشكل كبير، لأن التصدير سلسلة مترابطة الحلقات تبدأ بالإنتاج داخل المؤسسة و تنتهي عند الزبون الأجنبي و بين المؤسسة و الزبون - توجد فضاءات أو عوامل متشابكة و معقدة - و بغية التبسيط يمكن حصر هذه العوامل في مجموعة من العوامل العامة و التي تمس كل عمليات التصدير مثل التعقيدات الإدارية، عدم جودة المنتجات، ارتفاع أسعار هذه المنتجات .. الخ، و مجموعة العوامل الخاصة و التي تتعلق بالصعوبات التي تواجه تصدير منتوج معين مثل منتوج التمر، الأسماك، السياحة .. إلخ .

إن معالجة تلك العوامل أو الحد منها يتطلب التعلم و الممارسة و المبادرة و المنافسة من قبل المصدرين سواء كانوا مصدرين خواص أو من القطاع العام، كما يتطلب من الهيئات المشرفة على تنظيم عمليات التصدير التحلي بروح المسئولية و الانضباط.
و تبقى هذه المتطلبات رغبات تستحق كل الاجتهادات.

قائمة المراجع:

1 - جبهة التحرير الوطني - الميثاق الوطني لسنة 1976.
2 - حزب جبهة التحرير الوطني، لوائح المؤتمر الخامس للحزب المنعقد بالجزائر من 19 – 22 من عام 1983، ص. 108.
3 - مجلة أحداث اقتصادية، عدد 01، الجزائر 1986، ص. 32
4 - جبهة التحرير الوطني - الميثاق الوطني لسنة 1986، ص. 196.
5- Données statistiques du C.N.I.S.
6- Ministère du commerce, programme général d'exportation pour l'année 1989, O.N.A.F.E.X , Alger, Janvier 1989, p. 4.
7 - عبد الرحمن رزاقي، تجارة الجزائر الخارجية - صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1976.
8- Tehami Mouloud , Aspects économiques du commerce extérieur de l'Algérie en 1972, P.P.U, Alger, p. 104.
9 - بن حمودة سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 1984 - 1989، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية جامعة باتنة، 1991.

□